المقر الرئيسي - نيويورك
New York, NY 10017
هاتف: +2129635931
craig.mokhiber@un.org

التاريخ: 28 أكتوبر 2023

عزيزي المفوض السامي،

ستكون هذه رسالتي الرسمية الأخيرة إليكم بصفة رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك.

أكتب هذا في فترة مليئة بالمعاناة في العالم، بما في ذلك للكثير من زملائنا. مرة أخرى، نشهد ارتكاب إبادة جماعية بأم أعيننا، بينما نجد منظمتنا عاجزة عن إيقاف ذلك. كشخص يحقق في مجال حقوق الإنسان في فلسطين منذ ثمانينات القرن الماضي، إذ عشت في غزة كمستشار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التسعينات، ونفذت العديد من مهمات حقوق الإنسان هناك في أوقات مختلفة، لهذه المسألة وطأة كبيرة علي.

كما عملت في هذه الأروقة أثناء الإبادات الجماعية المرتكبة بحق قبائل التوتسي، ومسلمي البوسنة، والأيزيديين، والروهينغيا. في كل من تلك الحالات، بعد ان انقشع الغبار عن الفظائع والأهوال المرتكبة بحق السكان المدنيين العزّل، بات واضحاً بشكل مؤلم أننا فشلنا في تلبية واجبنا القائم على منع الفظائع الجماعية، وحماية الأشخاص الضعفاء، ومساءلة الجناة. هكذا كان الحال أيضاً مع الأمواج المتتالية للقتل والاضطهاد ضد الفلسطينيين طوال فترة وجود الأمم المتحدة.

سيدي المفوض السامي، نحن نفشل مرة أخرى.

كمحامي حقوقي يمتلك خبرة تتجاوز الثلاثين عاماً في هذا المجال، أعرف جيداً أنه كثيراً ما تم إخضاع مفهوم الإبادة الجماعية إلى الإساءة السياسية. لكن المذابح الجماعية التي ترتكب حالياً ضد الشعب الفلسطيني، المتجذرة في أيديولوجية استعمارية-استيطانية قومية عرقية، استمراراً لعقود من الاضطهاد والتنكيل الممنهج والمستند كلياً إلى وضعيتهم كعرب، إلى جانب تصريحات واضحة تشير إلى نية الزعماء من الحكومة والجيش الإسرائيليين، لا تترك مجالاً للشك أو الجدال. في غزة، يتم شن هجمات عشوائية على بيوت المواطنين، والمدارس، والكنائس، والمساجد، والمؤسسات الطبية، مما أدى إلى قتل آلاف المدنيين. في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس المحتلة، يتم الاستيلاء على البيوت وإعادة توزيعها بالاستناد إلى العرق بشكل كلي، وتقوم الوحدات العسكرية الإسرائيلية بمرافقة مجازر المستوطنين العنيفة. لا شك في أن قواعد الفصل العنصري (الأبارتهايد) هي ما يحكم على الأرض هناك.

ينطبق على هذه الحالة التعريف الكلاسيكي للإبادة الجماعية. دخل المشروع الاستعماري-الاستيطاني القومي-العرقي الأوروبي في فلسطين مرحلته النهائية، باتجاه التدمير السريع لآخر ما تبقى من الحياة الفلسطينية الأصيلة. علاوة على ذلك، فإن حكومات الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأغلب دول أوروبا متواطئة تماماً مع تلك الاعتداءات المروعة. ترفض هذه الحكومات الوفاء بالتزام "ضمان الاحترام" الوارد في اتفاقيات جنيف المبرمة من قبلها، بل وأيضاً تسلّح بفاعلية تلك الاعتداءات، وتوفر الدعم الاقتصادي والاستخباري لها، وتعطي غطاءً سياسياً ودبلوماسياً للأعمال الوحشية الإسرائيلية .

بالتضافر مع ذلك، تنتهك وسائل الإعلام التابعة لشركات غربية، المسيطر عليها من أطراف معينة والتابعة لسياسات الدول، بشكل واضح المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتواصل في تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم لتسهيل الإبادة الجماعية، والترويج الإعلامي للحرب، والدعوة إلى الكراهية القومية، والعرقية، والدينية التي تعتبر تحريضاً على التمييز، والعدوان، والعنف. كما تقوم شركات الإعلام الاجتماعي الأمريكية بقمع صوت المدافعين عن

حقوق الإنسان، بينما تعزز الدعاية الداعمة لإسرائيل. يقوم المتصيدون الإلكترونيون المرتبطون باللوبي الإسرائيلي والمؤسسات الأهلية التابعة لدول بمضايقة وتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان، بينما تتعاون الجامعات الغربية وأصحاب العمل معهم لمعاقبة كل من يتجرأ على التحدّث علانية عن تلك الفظائع. في أعقاب هذه الإبادة الجماعية، يجب أن تتم مساءلة هذه الأطراف أيضاً، تماماً كما حدث مع راديو "الألف تلة" ("ميل كولين") في رواندا اثناء الإبادة الجماعية هناك.

في هذه الظروف، أصبحت المطالبات الموجهة إلى منظمتنا باتخاذ إجراءات أخلاقية وفعالة أكثر من أي وقت مضى، لكننا لم نواجه التحدي بالشكل المطلوب. مرة أخرى، تمت عرقلة سلطة الإنفاذ الوقائي الخاصة بمجلس الأمن من خلال التعنت الأمريكي. يتم التهجم على الأمين العام حتى في حالات الاستنكار الطفيف، وتتعرض آليات حقوق الإنسان المتوفرة لدينا لهجمات افتراء متواصلة من خلال شبكة إلكترونية منظمة وفالتة من العقاب.

أدت عقود من التشتيت من خلال وعود أوسلو الوهمية والمخادعة إلى حد بعيد إلى انحراف مؤسستنا عن واجبها الرئيسي القائم على حماية القانون الدولي، وحقوق الإنسان الدولية، والميثاق الأممي نفسه. أصبح شعار "حل الدولتين" بمثابة نكتة كبيرة في أروقة الأمم المتحدة بسبب استحالتها المطلقة على أرض الواقع وفشلها التام في مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وما تُسمّى بالرباعية أصبحت لا شيء سوى "ورقة تين" بسبب تقاعسها عن العمل وخضوعها للوضع الراهن الوحشي. لطالما كان الانقياد (المشجَّع من الولايات المتحدة) نحو "الاتفاقيات بين الأطراف نفسها" (بدلاً من القانون الدولي) بمثابة خدعة واضحة تم تصميمها لتعزيز القوة الإسرائيلية على حساب حقوق الفلسطينيين المحتلين المنزوعين عن حقوقهم.

حضرة المفوض السامي، التحقت في هذه المنظمة في الثمانينات من القرن الماضي لأني رأيتها كمؤسسة ذات مبادئ ومعايير وواقفة بشكل متين بجانب حقوق الإنسان، بما في ذلك في الحالات التي لم تكن فيها الدول القوية كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأوروبا بجانبنا. وفي حين إن حكومة دولتي، والمؤسسات التابعة لها، ومعظم وسائل الإعلام الأمريكية كانت تدعم أو تبرر نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، والقمع الإسرائيلي، وفرق الموت في أمريكا الوسطى، كانت الأمم المتحدة دائماً تقف بجانب الشعوب المضطهدة في تلك المناطق. عملنا وفقاً للقانون الدولي، وحقوق الإنسان والمبادئ المختلفة، وكانت سلطتنا متجذرة في نزاهتنا، ولكن لم يعد الأمر كذلك.

في العقود الأخيرة، استسلمت جهات رئيسية من الأمم المتحدة لقوة الولايات المتحدة، وتخلت عن هذه المبادئ خوفاً من اللوبي الإسرائيلي، بل وتراجعت عن القانون الدولي نفسه. لقد خسرنا الكثير بسبب هذا التخلي، وخاصة مصداقيتنا العالمية. إن الشعب الفلسطيني هو أكثر طرف تكبّد خسائر نتيجة لإخفاقاتنا. إنها لمفارقة تاريخية مذهلة أن يتم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نفس السنة التي ارتكبت فيها النكبة ضد الشعب الفلسطيني. وبينما نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الأفضل أن نتخلى عن القول المبتذل القديم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وُلِد من رحم الفظائع التي سبقته، وأن نعترف بأنه وُلِد جنباً إلى جنب مع واحدة من أبشع عمليات الإبادة الجماعية في القرن العشرين؛ تدمير فلسطين. بمعنى مُعيّن، وَعدَ واضعو ذلك الإعلان جميع الناس بحقوق الإنسان، ما عدا الشعب الفلسطيني. دعونا أيضاً نتذكر أن الأمم المتحدة نفسها تتحمل خطيئة المساعدة في تسهيل تجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه من خلال المصادقة على المشروع الاستعماري-الاستيطاني الأوروبي الذي استولى على الأرض الفلسطينية وسلمها الى المستعمرين. لدينا خطايا كثيرة يجب التوبة عنها.

لكن الطريق إلى تكفير الخطايا واضحة. لدينا الكثير لنتعلمه من الموقف الأخلاقي الذي تجلّى في عدة مدن حول العالم في الأيام الأخيرة، حيث وقفت جماهير كبيرة ضد الإبادة الجماعية على الرغم من تعرضها لخطر الضرب والاعتقال. إن الفلسطينيين وحلفائهم، والمدافعين عن حقوق الإنسان من مختلف المشارب، والمنظمات المسيحية والإسلامية، والأصوات اليهودية التقدمية تقول "ليس باسمنا". هم يقودون الطريق، وكل ما علينا فعله هو أن نتبعهم.

بالأمس، على بعد بنايات قليلة من هنا، تم احتلال محطة "غراند سنترال" في نيويورك بالكامل من قبل الآلاف من اليهود المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين تضامنوا مع الشعب الفلسطيني وطالبوا بإنهاء الاستبداد الإسرائيلي (واجه العديد منهم الاعتقال في خضم ذلك). أدى ذلك إلى تدمير الدعاية الإسرائيلية (هسبراه) في لحظات ونسف ادعاءات معاداة السامية (الخدعة القديمة) وكذبة أن إسرائيل تمثل الشعب اليهودي. إنها لا تمثّلهم. على هذا النحو، إن اسرائيل هي الجانب المسؤول عن تلك الجرائم. هنا تجدر الإشارة مراراً وتكراراً، على الرغم من ادعاءات وتشويهات اللوبي الإسرائيلي، أن انتقاد انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ليس معاداة للسامية، مثلما أن انتقاد الانتهاكات السعودية ليس معاداة للإسلام، أو انتقاد انتهاكات ميانمار ليس معاداة للبوذية، وانتقاد الانتهاكات الهندية ليس معاداة للهندوسية. عندما يسعون إلى إسكاتنا من خلال

حملات التشويه، علينا أن نرفع صوتنا وليس أن نخفضه. أنا على ثقة من أنك ستوافقني الرأي، سيادة المفوض السامي، على أن هذا هو معنى أن نقول الحقيقة لأطراف السلطة.

لكني أجد بعض الأمل في بعض الأجزاء من الأمم المتحدة التي رفضت التنازل عن مبادئ حقوق الإنسان على الرغم من الضغوطات الهائلة الممارسة عليها. لقد واصل مقررونا الخاصون المستقلون، ولجان التحقيق، وخبراء هيئات المعاهدات، إلى جانب معظم موظفينا، في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني، على الرغم من قيام أجزاء أخرى من الأمم المتحدة (حتى على أعلى المستويات) بإحناء رؤوسها للسلطة بشكل مخزي. باعتبارنا الأوصياء على قواعد ومعايير حقوق الإنسان، يقع على عاتق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان واجب الدفاع عن تلك المعايير. يجب أن نقوم بإسماع صوتنا، من الأمين العام إلى أجدد موظف/ة في الأمم المتحدة، وأفقياً أيضاً عبر منظومة الأمم المتحدة الأوسع، مع الإصرار على أن حقوق الإنسان الفلسطيني ليست مطروحة للنقاش، أو التفاوض، أو المساومة في أي مكان في العالم.

إذن، كيف سيبدو الموقف المستند إلى معايير الأمم المتحدة؟ ما الذي سنعمله إذا كنا بالفعل صادقين في موعظاتنا الخطابية حول حقوق الإنسان والمساواة للجميع، ومساءلة الجناة، والإنصاف للضحايا، وحماية المستضعفين، وتمكين أصحاب الحقوق، وفقاً لسيادة القانون؟ أعتقد أن الإجابة بسيطة، فهي تكمن في الرؤية الواضحة لما هو وراء ستائر الدخان الترويجية التي تشوه رؤية العدالة التي أقسمنا على حفظها، ويجب ان نتمتع بالشجاعة للتخلي عن الخوف والانصياع للدول القوية، وأن تتوفر لدينا الإرادة الحقيقية لرفع راية حقوق الإنسان والسلام. لا شك أن هذا مشروع طويل الأمد وطريقه شاقة، لكن لدينا الخيار: إما أن نبدأ الآن أو أن نستسلم للرعب الذي لا يوصف. أرى عشرة نقاط أساسية يجب التركيز عليها:

1. **التصرف الشرعي**: أولاً، يتعين علينا في الأمم المتحدة أن نتخلى عن نموذج أوسلو الفاشل (والخدّاع إلى حد كبير) الذي يشير إلى حل دولتين وهمي، واللجنة الرباعية العاجزة والمتواطئة، وقيامهم بإخضاع القانون الدولي لإملاءات النفعية السياسية المفترضة. كما يجب أن تستند مواقفنا إلى حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي دون أي اعتذار.

2. **وضوح الرؤية**: يجب علينا أن نتوقف عن التظاهر بأن هذا مجرد نزاع على أرض أو نزاع دينيّ بين طرفين متحاربين، وأن نعترف بحقيقة الموقف الذي قامت فيه دولة قوية بشكل غير متكافئ باستعمار، واضطهاد، ونزع ملكية السكان الأصليين على أساس عرقهم.

3. **دولة واحدة على أساس حقوق الإنسان**: يجب أن ندعم إنشاء دولة واحدة ديمقراطية وعلمانية في كل فلسطين التاريخية، مع حقوق متساوية للمسيحيين، والمسلمين، واليهود، وبالتالي تفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري وإنهاء الأبارتهايد في جميع تلك الأراضي.

4. **مكافحة الأبارتهايد**: يجب علينا ان نوجه كافة جهود الأمم المتحدة ومواردها نحو النضال ضد الأبارتهايد، تماماً كما فعلنا مع جنوب أفريقيا في السبعينات، والثمانينات، وأوائل التسعينات من القرن الماضي.

5. **العودة والتعويض**: يجب علينا إعادة التأكيد والإصرار على حق العودة والتعويض الكامل لجميع [اللاجئين] الفلسطينيين وعائلاتهم الذين يعيشون حالياً في الأراضي المحتلة وفي لبنان، والأردن، وسوريا، والشتات الفلسطيني في جميع أقطار العالم.

6. **الحق والعدالة**: يجب أن ندعو إلى عملية عدالة انتقالية، مع الاستفادة الكاملة من عقود من التحقيقات، والاستفسارات، والتقارير الأممية على مر السنين، من أجل توثيق الحقيقة، وضمان مساءلة جميع الجناة، وتعويض الضحايا، وسبل الانتصاف من المظالم الموثقة.

7. **الحماية**: يجب أن نمارس الضغوط من أجل نشر قوة حماية تابعة للأمم المتحدة ذات موارد ممتازة ومخولة بقوة، مع تفويض مستدام لحماية المدنيين من النهر إلى البحر.

8. **نزع السلاح**: علينا أن ندعو إلى إزالة وتدمير المخازن الإسرائيلية الضخمة للأسلحة النووية، والكيماوية، والبيولوجية لكي لا يؤدي الصراع إلى التدمير الكامل للمنطقة وربما أبعد من ذلك.

9. **الوساطة**: ينبغي أن ندرك أن الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى ليسوا وسطاء ذوي مصداقية، بل هم أطراف نشطة في الصراع ومتواطئة مع إسرائيل في انتهاك الحقوق الفلسطينية، ويجب أن نتعامل معهم بهذه الصفة.

10. **التضامن**: يجب أن نفتح أبوابنا (وأبواب الأمين العام) على مصراعيها أمام جحافل المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين، والإسرائيليين، واليهود، والمسلمين، والمسيحيين الذين يتضامنون مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الإنسانية. ومن المهم أيضاً وقف التغلغل غير المقيد لجماعات الضغط الإسرائيلية إلى مكاتب قادة الأمم المتحدة، حيث يدعو أولئك إلى استمرار الحرب، والاضطهاد، والأبارتهايد، والإفلات من العقاب، وتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب دفاعهم الأخلاقي عن حقوق الفلسطينيين.

سيستغرق تحقيق ذلك سنوات عديدة، وسوف تحاربنا القوى الغربية على مدار الطريق، لذا يجب علينا أن نبقى صامدين. في الفترة الراهنة، يجب أن نعمل من أجل وقف إطلاق النار بشكل فوري وإنهاء الحصار الذي طال أمده على غزة، ومواجهة التطهير العرقي في غزة، والقدس، والضفة الغربية (وأماكن أخرى)، وتوثيق هجمات الإبادة الجماعية في غزة. يجب ان نساعد أيضاً في جلب المساعدات الإنسانية الضخمة وإعادة الإعمار للفلسطينيين، ورعاية زملائنا المصابين بصدمات وعائلاتهم، والنضال بلا هوادة من أجل اتباع نهج اخلاقي في المكاتب السياسية للأمم المتحدة.

إن فشل الأمم المتحدة في فلسطين حتى الآن ليس سبباً للانسحاب. بل ينبغي أن يمنحنا ذلك الشجاعة للتخلي عن نموذج الماضي الفاشل وتبني مسار قائم على المبادئ. كمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، دعونا ننضم بجرأة وفخر إلى الحركة المناهضة للأبارتهايد التي تنمو في جميع أنحاء العالم، ونضيف شعارنا إلى راية المساواة وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. إن العالم يراقبنا، وسنتعرض جميعاً للمساءلة حول مواقفنا في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ. فلنقف إلى جانب العدالة.

أشكرك، حضرة المفوض السامي السيد فولكر، على سماع هذا النداء الأخير من مكتبي. سأغادر المكتب في غضون أيام قليلة، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الخدمة. لكن من فضلك لا تتردد في التواصل معي إذا كان بإمكاني تقديم أي مساعدة في المستقبل.

مع أطيب التحيات،

كريغ مخيبر
[تم إرفاق التوقيع]